الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٤
المعقودة يوم الجمعة
٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

الرئيس: السيد كوكان (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الانسانية (تابع)

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/48/SR.24
22 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند١١٣ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الانسانية (تابع) (A/48/12 و Add.1، A/48/64 و 91 و 134 و 181 و 184 ، A/48/207-S/25936، A/48/294-S/26247، A/48/299-S/26261، A/48/308-S/26295، A/48/391 و 44)

١ - السيد ابيبي (الكونغو): قال إن انتهاء الحرب الباردة قد أدى الى ظهور ايديولوجيات جديدة تتميز بالعنف مما أبرز مسألة اللاجئين. ولاحظ أن شيئا واحدا لم يتغير وهو أن الجزء الأكبر من الضحايا يأتي من أضعف المجموعات المدنية وأن افريقيا تجد نفسها مرة أخرى في مقدمة القارات المتأثرة. ويواجه العمل الانساني الذي يضطلع به المجتمع الدولي اختبارات عصيبة نتيجة لحجم المشكلة. وأضاف أن الكونغو يشيد بالرجال والنساء الذين التزموا بتخفيف آلام أعداد غفيرة من البشر الآخرين.

٢ - وأوضح أن الكونغو على اطلاع بظاهرة اللاجئين سواء كبلد ملجأ أو كضحية. فبالرغم من قدرتها الاقتصادية المحدودة، استقبلت عددا كبيرا من اللاجئين وأنشأت لجنة وطنية لتقديم المساعدة الى اللاجئين تعمل بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتتمثل الاستراتيجية الأساسية في ضمان ادماج اللاجئين في مجتمع الكونغو وقد عين عدد كبير منهم في الخدمة المدنية. وتراقب الكونغو أيضا الحالة في بلدان المنشأ من أجل إعادة اللاجئين طوعيا الى الوطن؛ وقد عاد أغلب المنفيين من تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى وبلدان أخرى الى ديارهم للعمل على توطيد الديمقراطية.

٣ - وذكر أنه في أعقاب أحداث تموز/يوليه ١٩٩٣، تتصدى الكونغو نفسها، حاليا، لمشكلة العناية بنحو ١٥ ٠٠٠ شخص شردوا نتيجة للعنف والدمار المنتظمين على أيدي عصابات مسلحة بدعم من المعارضة. وتسعى الحكومة الى تلبية احتياجاتهم الأساسية وإعادة ادماجهم في المجتمع، ولكن لم يتسن التوصل الى حل كامل لهذه المشكلة بسبب الحالة الاقتصادية. واختتم كلامه بتوجيه نداء الى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الطارئة، بناء على ذلك.

٤ - السيد تييو (المكسيك): لاحظ أنه، بالرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، فإن عددا متزايدا من الأشخاص قد اضطر الى الفرار من بلاده بسبب عمليات إعادة التكيف التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة والركود الاقتصادي السائد في عدد كبير من الدول. وقال إن رقم ١٨,٩ من ملايين اللاجئين الذي ورد في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/48/12 و Add.1) مثير للجزع. وإن المساعدة الطارئة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أصبحت أساسية في حالة اللاجئين نتيجة للمنازعات المسلحة. وقال إن المفوضية تقوم، في مجالات أخرى، بدعم برامج للعودة تتطلب تأييد المجتمع الدولي لو أريد إعادة إدماج اللاجئين في بلدان منشئهم. وقال إن الاستراتيجية الثلاثية الجوانب التي تتبعها المفوضية قد أثبتت أنها آلية فعالة للعمل الدولي وأن الجهود المبذولة في مجال الوقاية والاستعداد والاغاثة في حالات الطوارئ قد عززت قدرة المفوضية على الاستجابة.

(السيد تييو، المكسيك)

٥ - ومضى يقول إن الجهود الاقليمية قد ساهمت، بالتأكيد، في نجاح عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأن المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا اللاتينية يعد مثالا لفعالية الحلول المبتكرة. ولاحظ أن خطة العمل المنسقة للمؤتمر قد نشأت عن رغبة بلدان المنطقة في ايجاد حلول منسقة بمشاركة جميع الأطراف والأشخاص المعنيين. وأنه تمت المساهمة بمبلغ ٢٤٠ مليون دولار من أجل ١٥٣ مشروعا وأن دعم المفوضية كان ذا قيمة بالغة. وقال إن برنامج العمل سينتهي في أيار/مايو ١٩٩٤، وإن كانت بعض التحديات باقية. وأن نهج "حقوق الانسان - اللاجئون - التنمية" هو الأساس لأن الحل الدائم يتطلب الانتعاش الاقتصادي والمصالحة الاجتماعية. ولذلك يلزم أن تركز المرحلة اللاحقة للمؤتمر الاهتمام على السلم والنهوض بالتنمية البشرية. بحيث يبقى التعاون الدولي أساسيا. وقد وافقت لجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا اللاتينية، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على تحويل المؤتمر الى مبادرة اقليمية لحقوق الانسان.

٦ - وأوضح أن التحدي الفوري يتمثل في ضمان الحماية الملائمة لعدد اللاجئين المتزايد، مصحوبا باحترام لحقوق الانسان الخاصة بهم ولمبدأ عدم الإعادة القسرية. وأن الاتجاه في بعض البلدان الى تعديل المفهوم القانوني الدولي للاجئ عن طريق سن قوانين محلية مثير للقلق. واختتم حديثه قائلا إن حل المنازعات سياسيا وتعزيز الاستقرار العالمي ينبغي أن يكونا من الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي عند الاستجابة لتطلعات الملايين من اللاجئين.

٧ - السيد غروبماير (النمسا): قال إن النتائج الهائلة التي حققتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ترجع جزئيا لتعاون وكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الحكومية الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة.

٨ - ومضى يقول إن عدد سكان العالم من اللاجئين البالغ نحو ١٩ مليون لاجئ، مع العدد الذي يفوقه من المشردين داخل بلدانهم، أصبحا من التحديات الكبرى للمجتمع الدولي. وأضاف أن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣، قد أولى اهتماما خاصا لأزمة اللاجئين وسلم بالحاجة الى نهج شامل، يشمل استراتيجيات للتصدي للأسباب الجذرية. وأن المفوضة السامية قد وجهت الانتباه، مرارا وتكرارا، الى العلاقة القائمة بين حماية اللاجئين والبحث عن حلول دائمة ضمن سياق حماية حقوق الانسان. وأكد أن النمسا تؤيد هذا الرأي وكذلك النداء الذي وجهته المفوضة السامية للأخذ بنهج متكاملة. وأن انتهاك حقوق الانسان من الأسباب الهامة لمشكلة اللاجئين، ولكن ينبغي أيضا التصدي لحالات الاختلال في التوازن الاقتصادي والفقر في بلدان المنشأ.

(السيد غروبماير، النمسا)

٩ - واستطرد قائلا إنه نظرا لأن احتياجات الأعداد الكبيرة من المشردين داخليا لا تقل أهمية عن احتياجات اللاجئين، فإن النمسا شجعت لجنة حقوق الانسان على التصدي للمشكلة. وأضاف أن ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا قد قدم دراسة بالفعل وتلقى تفويضا بمواصلة عمله. وأن النمسا متفقة مع المفوضة السامية على أنه ليس عليها أن تسعى الى الحصول على ولاية عالمية بالنسبة لمثل هذه المشكلة الصعبة، بل أن الأمر قد يتطلب نهجا عمليا في حالات معينة.

١٠ - وذكر أن الحالات المتدهورة في افريقيا هي أيضا من أسباب القلق شأنها شأن التطورات الأخيرة في دول الاتحاد السوفياتي السابق وقال إن النمسا تلاحظ ما تشعر به المفوضة السامية من قلق بشأن الطابع الهش الذي تتسم به العودة الى الوطن على نطاق واسع، وإن الحالة في كمبوديا من الحالات التي تدل على ذلك بعد نجاح عودة عشرات الآلاف من اللاجئين الى الوطن. وقال إنه يمكن أيضا اعتبار كمبوديا حالة لاختبار بناء السلم بعد انتهاء الصراع. فالمساعدة الانسانية تتطلب التنسيق بين عدة وكالات مختلفة وأن النمسا ترحب، في هذا السياق، بمذكرة التفاهم الجديدة بين جنوب افريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عودة اللاجئين الى الوطن.

١١ - ولاحظ أن اللاجئين من النزاعات المسلحة أو انتهاكات حقوق الانسان أو الحرمان الاقتصادي لا يجدون دائما ملاذا مأمونا في بلدان أخرى، حيث يمكن أن يعانوا من سوء معاملة جسيم. ولذلك تؤيد النمسا الآراء التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الأمن الشخصي للاجئين.

١٢ - وأكد أن اتاحة الوصول المأمون للضحايا الابرياء للنزاع المفجع أمر ذو أولوية عليا اذا أريد تفادي الموت جوعا على نطاق واسع في يوغوسلافيا السابقة. فمنذ أن بدأت أزمة اللاجئين هناك، قامت النمسا بتمويل برنامج موسع للمساعدة الانسانية، وساهمت بما مجموعه ٢٨٠ مليون دولار من الأموال العامة والخاصة. ويشمل ذلك أكثر من ٥٠ مليون دولار من التبرعات المقدمة من الأفراد، والتي سمحت بارسال ٠٠٠ ٤٤ طن من الأغذية والأدوية والمنتجات الأساسية الأخرى الى جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة، لا سيما البوسنة والهرسك. وقبلت النمسا أيضا الجرحى والمرضى المعوقين من البوسنة والهرسك للعلاج في النمسا تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. ونظرا لأن النمسا قد استوعبت قسطا كبيرا غير متناسب من اللاجئين البوسنيين، فهي تتوقع من المفوضية أن تعمل على تحقيق توزيع أكثر تكافؤا للأعباء. وأوضح أن النمسا تعتزم، مع ذلك، مواصلة تقديم مساعدتها الانسانية الى يوغوسلافيا السابقة وأنها ستعلن قريبا عن تقديم تبرعات نقدية جديدة الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

(السيد غروبماير، النمسا)

١٣ - وذكر أن النمسا، مع بلدان أخرى، تتلقى عددا متزايدا من طلبات اللجوء ولذلك يلزم التمييز بصورة أوضح بين اللاجئين (وفقا لتعريفهم في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين) وغير ذلك من التحركات السكانية، من أجل توفير الحماية السريعة والفعالة للاجئين الحقيقيين. واختتم بقوله إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يجد السبل والوسائل الكفيلة بحماية الموظفين المشتركين في حماية اللاجئين حيث أن عددا كبيرا منهم يتعرض لأخطار جسيمة.

١٤ - السيدة ستروم (السويد): قالت إن تدابير الطوارئ والبرامج الانسانية ينبغي أن تكمل المبادرات السياسية الرامية الى التصدي للأسباب الجذرية. ومع ذلك، ينبغي أن تسترشد الجهود الانسانية بالاحتياجات الانسانية وأن تبقى غير سياسية ومحايدة. وأضافت أنه ليس من السهل التمييز بين اللاجئين. والمشردين داخليا والعائدين والسكان المحليين في مناطق النزاع؛ لأن اختلاف المعاملة بين الذين يعانون من ظروف مماثلة أمر مشكوك فيه من الناحية الأخلاقية ويخالف القانون الانساني الدولي.

١٥ - ومضت تقول إنه على الرغم من أن السويد موافقة أساسا على النهج الذي تتبعه المفوضة السامية والمتمثل في وضع مبادئ توجيهية لتناول مشكلة اللاجئين. فهي ترى أنه ينبغي تحديد مجالات المسؤولية بدقة أكبر: أولا، ينبغي أن يؤخذ واجب الدولة أن تحمي حقوق الانسان الأساسية في الاعتبار في حالات الهجرة والعودة الى الوطن بصورة قسرية. ثانيا، يجب ألا تتحمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحدها المسؤولية عن مشكلة حالات التشريد الداخلية، بل ينبغي أن تتقاسم مجموعة واسعة النطاق من وكالات الأمم المتحدة هذه المسؤولية؛ ثالثا، يجب أن يبدأ جمع الأموال بانشاء شبكة لجمع المعلومات عن الأشخاص المشردين داخليا ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة، كما اقترحت السويد في دورة شباط/فبراير ١٩٩٣ من لجنة حقوق الانسان، وكررته الجماعة الأوروبية في دورة صيف عام ١٩٩٣ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فقد بينت الأحداث في يوغوسلافيا السابقة أن الوجود الانساني لا يستطيع وحده ضبط انتهاكات حقوق الانسان بل يجب أن يكون مصحوبا بجهود لحل النزاع الأساسي.

١٦ - واستطردت قائلة إن أفضل حل لأي مشكلة من مشاكل اللاجئين هي، بطبيعة الحال، العودة الطوعية الى الوطن. وإن تدابير حفظ السلم وبناء الثقة التي تعتمدها معا بلد اللجوء وبلد المنشأ هي أساس للحلول الدائمة وينبغي الجمع بينها وبين تقديم المساعدة الانسانية والانمائية. وعلى نحو مثالي، من المتوخى أن يغطي النهج العريض كامل نطاق المشكلة، بدءا من الوقاية الى التنمية الطويلة الأجل، ويركز الاهتمام على المناطق التي يحتمل أن تأتي بتدفقات من اللاجئين. وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تقوم، مع الحكومات والمنظمات الاقليمية، باستكشاف سبل للوصول الى حلول متكاملة لمشاكل الهجرة القسرية، وأوردت عملية المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا اللاتينية كمثال ناجح لنهج اقليمي مشترك بين الوكالات، يثبت بالدليل العملي أن العودة الطوعية الى الوطن تعتبر مشكلة عبر وطنية وكذلك أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يمكن أن تقوم بدور حيوي في إعادة ادماج العائدين.

(السيدة ستروم، السويد)

١٧ - وتابعت حديثها قائلة إن ادارة الشؤون الانسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عليهما اعتبار أن مهمتهما الأساسية هي ضمان تطبيق الخبرة والتجارب الناجمة عن هذه العملية في مناطق أخرى كذلك. بل إن دورة صيف عام ١٩٩٣ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أبرزت الدور الحيوي الذي تقوم به اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقالت إنه يجب على جميع وكالات الأمم المتحدة أن تعمل على جعل اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات هيكلا فعالا لتنسيق برامج الطوارئ، وفقا للالتزامات المقدمة في تلك اللجنة.

١٨ - وأكدت أن أي حل أولي للتصدي لتدفق من اللاجئين يجب أن يكون اقليميا وأن يستند الى مبادئ الحماية وتقديم المساعدة الى اللاجئين والى البلد المضيف، والعودة الى الوطن حالما تسمح الظروف. وقالت إنه ينبغي كبح الهجرة غير القانونية من بلدان داخل المناطق التي كفلت فيها الحماية، ذلك أن هذه الحركات تتجه الى الافراط في تحميل اجراءات اللجوء وتشكل خطرا على مؤسسة اللجوء في حد ذاتها. واختتمت بقولها إن المرونة والكفاءة والادارة القديرة يجب أن تكون السمات التي تسترشد بها مفوضية قوية لشؤون اللاجئين.

١٩ - السيدة بيلوتو (زمبابوي): قالت إن مشكلة اللاجئين الحالية هي ثمرة المناخ السياسي الذي نشأ مع نهاية الحرب الباردة وأنها ستظل تزعج المجتمع الى أن يتحقق استقرار سياسي مستدام. وإنه لا يمكن المغالاة في التشديد على أهمية عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ظل هذه الظروف. وأضافت أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجدت نفسها مضطرة للمشاركة في مشاريع التنمية، في مواجهة الهياكل المنهارة والاقتصادات المستنفدة نتيجة لتحويل الموارد الى الجهود الحربية. ولاحظت أيضا أن موظفي المفوضية يعملون في ظروف خطرة في كثير من الأحيان وأنهم هدف للقناصين والمجموعات المتحاربة.

٢٠ - وذكرت أن زمبابوي التي تستضيف عدة مجموعات من اللاجئين، ما كانت تستطيع أن تتناول المهمة الضخمة المتمثلة في التصدي لتلك المشكلة المعقدة، دون مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تقوم بتحسين امدادات المياه واصلاح المدارس والعيادات والمرافق الأخرى وتجاهد بذلك في حل مشكلة أكثر تعقيدا من مجرد تقديم المساعدة للاجئين والمشردين داخليا. وأكدت أن النهج المبتكرة التي حاولت المفوضية الأخذ بها عبر الولايات وعبر الحدود، على تخوم بلدان افريقية مختلفة هي نهج جديدة بتأييد واسع النطاق. وأضافت أن الشعور بالاستياء والبغض من المشاكل العديدة التي يعاني منها اللاجئون، وأنه يجب بذل الجهود لتثقيف السكان المحليين، لا سيما في البلدان المضيفة، فيما يتعلق بمحنة هؤلاء الأشخاص.

(السيدة بيلوتو، زمبابوي)

٢١ - وأكدت موافقة وفدها على أن الحلول الدائمة تعتمد على التسوية السياسية، بينما يمكن أن تفيد المساعدة الانسانية في تخفيف شدة مشكلة اللاجئين. وقالت إنه يجب الجمع بين تقديم المساعدة الانسانية القصيرة الأجل والاستراتيجيات الانمائية الطويلة الأجل. وحيث أن الأحوال السلمية هي التي تستطيع وحدها أن تخلص العالم من مشاكل اللاجئين التي يعاني منها، ينبغي أن تولي الحكومات اعتبارا جادا لخطة السلام التي وضعها الأمين العام.

٢٢ - ولاحظت أن وفدها يختلف بشدة مع المفوضة السامية في قولها إن تحسين التنسيق بين الوكالات الانسانية سيسمح باستعمال أرشد للموارد ويؤدي الى زيادة كفاءة الادارة، وحثت الحكومات على المساهمة بنصيبها في هذا الجهد المشترك. ففي عصر الاستقطاب الأيديولوجي، اضطرت وكالات الاغاثة أن تكافح من أجل بقائها كمنظمات؛ ازاء الحكومات التي كانت تحاول أن تميت خصومها المزعومين جوعا في بعض الأحيان. وشددت أنه لا ينبغي استخدام الأغذية كسلاح سياسي سواء من جانب الحكومات القائمة بالادارة أو المتبرعين للصناديق الانسانية.

٢٣ - وذكرت أن وسائط الإعلام الجماهيري الدولي تسيء الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الانسانية بتركيزها على صور حية للمعاناة، في رأي زمبابوي. وأن وسائط الإعلام الجماهيري المحلية والدولية يجب أن تسعى الى تقديم صورة متوازنة في تغطيتها. وبطبيعة الحال، تستطيع الأمم المتحدة أن تعتمد سياسة قوية للعلاقات العامة وأن تقوم بحملة دعائية خاصة من أجل تقديم صورة متوازنة. وحيث أن ذلك النهج سوف يدخل في موارد تمس الحاجة اليها من أجل البرامج، قد يكون هناك خيار آخر يتمثل في الاضطلاع بمبادرات بالتعاون مع مؤسسات وسائط الإعلام المتعاطفة.

٢٤ - السيد ليو جينمين (الصين): أعرب عن تأييده للجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئات الأمم المتحدة الأخرى للتوصل الى حل عاجل لمشكلة اللاجئين. وقال إن المجتمع الدول عليه أن يسعى الى القضاء على الأسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين. وان أي حل دائم يجب أن يستند الى البيئة السلمية والأحوال الاقتصادية السليمة. وأعرب عن أمل وفده في أن تعزز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعاونها مع الهيئات ووكالات التنمية المختصة بالأمم المتحدة من أجل التوصل الى مثل هذا الحل.

٢٥ - وأوضح أن الصين تتعاطف مع البلدان النامية التي تقوم، منذ وقت طويل، بقبول أعداد كبيرة من اللاجئين وأنها تأمل أن يتخذ المجتمع الدولي الاجراءات اللازمة لتوفير المساعدة. وقال إن نشأة مشاكل جديدة متعلقة باللاجئين لا ينبغي أن تحول الاهتمام عن المشاكل القديمة. وأثنى على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتنظيم التدفقات الجديدة من اللاجئين والمشردين وتفادي حدوث تلك التدفقات. وأضاف أنه يجب ايلاء اهتمام خاص لوضع نظام لتقديم المساعدة الى الأشخاص المشردين داخليا وحمايتهم، نظرا

(السيد ليو جينمين، الصين)

لاختلاف مركز تلك المجموعة. وأنه ينبغي مواصلة تعزيز التنسيق بين الهيئات الانسانية ذات الصلة من أجل التوصل الى أنسب الطرق لتقديم المساعدة الى هؤلاء المشردين. وذكر أن وفده أحاط علما بما أبدته المفوضية من قلق بالغ حول انتهاكات مبدأ عدم الإعادة القسرية في مناطق مختلفة ويأمل أن تقوم البلدان المعنية بتغيير سياساتها وضمان مؤسسة اللجوء. وأضاف أن حل مشكلة اللاجئين هو واجب مشترك للمجتمع الدولي وأنه يتطلب اجراءات منسقة من بلدان اللجوء والبلدان المستقبلة وبلدان المنشأ والبلدان المانحة. وأن أفضل الحلول يتمثل في أن تجري البلدان المعنية مفاوضات بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تمكين اللاجئين من العودة الى ديارهم بسلامة وكرامة.

٢٦ - وذكر أن الصين تأمل في أن تظل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين محتفظة بالطابع غير السياسي الانساني لأنشطتها، وهو الضمان الأساسي لسلاسة سير الأنشطة الانسانية في جميع أنحاء العالم. وقال إن المجتمع الدولي يجب أن يولي اهتماما أكبر لمشكلة اللاجئين في افريقيا حيث يوجد ثلث اللاجئين في العالم، وأن يزيد المساعدة المقدمة في هذا الصدد. وأضاف أن الصين تشيد بما قامت به المفوضة السامية من عمل مثمر وتعرب عن تقديرها الشديد لما ساهمت به من الجهود المبذولة لايجاد حل لمشكلة اللاجئين في المناطق المعنية. فالصين قد شاركت على مدى السنين في الأنشطة الانسانية الرامية الى مساعدة اللاجئين ودعمت أعمال مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وقد قامت، رغم ما تواجهه من صعوبات اقتصادية متعددة، باستقبال وتوطين نحو ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ، بروح انسانية، وقدمت المساعدة إلى اللاجئين من مناطق أخرى من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف. واختتم حديثه بقوله إن بلده ملتزم بمواصلة المساعدة في حل مشكلة اللاجئين العالمية النطاق.

٢٧ - الاسقف مارتينو (المراقب عن الكرسي الرسولي): أعرب عن قلق بالغ ازاء ظاهرة اللاجئين والمشردين التي لا نهاية لها في العالم. وقال إن حالات النجاح الجديرة بالثناء في مجال عودة اللاجئين الطوعية الى الوطن في بعض أنحاء العالم قد حجبتها زيادة تدفقات اللاجئين والمشردين في أماكن أخرى. وأن حجم الظاهرة يؤدي الى ارهاق الوكالات الدولية - وفي المقام الأول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - في جهودها ويؤثر كذلك على قدرة العديد من بلدان اللجوء وحسن نواياهم، ويضع أعباء كبيرة على اقتصاداتها ويقوض استقرارها الاجتماعي عن طريق زيادة كراهية الأجانب. وتعكس بعض التدابير التي اتخذتها عدة بلدان مؤخرا نزعة الى التحول الى الداخل وتفادي ضرورة إعادة النظر في اسلوب حياة يتسم بالتبذير والأنانية وفي احتمال الاختصار في بعض جوانبه.

٢٨ - وذكر أن وفده يشارك في الرأي القائل إن مشكلة اللاجئين مرتبطة تماما بقضية حقوق الانسان. وإن انتهاكات حقوق الانسان من الأسباب الرئيسية لتدفقات اللاجئين وتشكل عقبة هامة في سبيل حل مشاكل اللاجئين عن طريق العودة الطوعية الى الوطن. ولاحظ مع الارتياح التدابير المتخذة لاقامة صلات أقوى بين مسائل اللاجئين ومسائل حقوق الانسان وتحقيق التكامل في عمليات الأمم المتحدة الرامية الى حل

(الأسقف مارتينو، المراقب عن الكرسي الرسولي)

مشكلة اللاجئين والمشردين. وقال إن الكرسي الرسولي يواصل تشديده على حقوق اللاجئين في التماس اللجوء والعودة الى ديارهم بسلامة بل على حقهم الأساسي السابق في البقاء في مكانهم، وهذا يعني حقهم في الحياة والحرية والسلامة وفي عدم التمييز والخصوصية والحياة الأسرية.

٢٩ - وأوضح أن الكنيسة تسعى الى بذل كل ما في وسعها في مجال توفير الدعم الروحي والاجتماعي اللازم لتهيئة جو من التفاهم في الوقاية من التشرد وتشجيع زيادة الترحيب تجاه الذين يجبرون على التماس اللجوء. وفي الوقت نفسه، فهي مشتركة بصورة مباشرة وعلى نطاق واسع في تقديم المساعدة الى الملايين من اللاجئين والمشردين والمهاجرين. وعلى سبيل المثال، ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ قدمت مؤسسة كاريتاس الدولية المعونة الى الشعب المعذب في البوسنة والهرسك من أغذية ومواد الإغاثة الأساسية والأدوية والمعدات الزراعية. وقدمت المساعدة الى اللاجئين وضحايا العنف الجنسي، بما قيمته نحو ١٣٠ مليون دولار. وختاما، قام الكرسي الرسولي بتجديد ندائه الموجه الى جميع الحكومات والشعوب الخيرة لزيادة دعمها للأنشطة الرامية الى مساعدة اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

٣٠ - السيد سوباندي (اندونيسيا): قال إنه يجب ربط تقديم المعونة الانسانية بالتنمية الطويلة الأجل اذا أريد معالجة الأسباب الأساسية لحالات الطوارئ. وإنه موافق على ضرورة أن تعتمد وكالات الأمم المتحدة المختلفة على ولاياتها الفريدة ومزاياها المقارنة لوضع نهج شاملة ومبتكرة.

٣١ - ورحب بما أحرز من تقدم كبير في سياق المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا اللاتينية، وقال إنه يوافق على أن هناك حاجة ماسة للتركيز على افريقيا التي يوجد بها ثلث اللاجئين في العالم. وفيما يتعلق بجنوب شرق آسيا، فبالرغم من الانتهاء من تحديد مركز اللاجئ أو اجراءات الفرز في اندونيسيا، يلزم تحقيق مزيد من التقدم في إعادة الذين فحصت حالتهم. وأعرب عن أمل بلده في أن تفي بلدان إعادة التوطين بالتزامها بتعجيل تنفيذ خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية. وقال إنه يلزم بالمثل زيادة تعجيل عودة الأشخاص المفروزين الى الوطن. وبالتالي يلزم وضع برنامج منظم للعودة الى الوطن ومنحه ما يلزم من تمويل.

٣٢ - ولاحظ أن عملية كمبوديا التي اضطلعت بها الأمم المتحدة تؤكد، رغم ما صودف من صعوبات، قيمة التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة في مجال تهيئة الظروف اللازمة للعودة الى الوطن ولتيسير العودة الطوعية الى الوطن. وفيما يتعلق بأنشطة المساعدة، أوضح أن وفده يرحب بما تبذله مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جهود لتعزيز قدرتها على الاستجابة في حالات الطوارئ. في ضوء تنامي سكان العالم من اللاجئين.

(السيد سوباندي، اندونيسيا)

٣٣ - واختتم حديثه قائلا إن اندونيسيا كانت دائما تؤيد حقوق اللجوء ومبدأ عدم الإعادة القسرية وحق العودة. غير أنها تشعر بقلق ازاء تزايد عدد الأشخاص الذين يحرفون روح اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ويهاجرون لتحقيق مكاسب اقتصادية فقط، مما يشكل عبئا جائرا ومسؤولية على الدول المستقبلة ويقوض مركز من لهم مطالب مشروعة بالنسبة للجوء.

٣٤ - السيد اكبلوجان (بنن): قال إنه يجري تشريد أعداد هائلة من الأشخاص كل يوم بسبب الحروب الأهلية والصراع الإثني أو القبلي أو الديني. ففي افريقيا بصورة خاصة، تعرقل هذه الظاهرة التنمية والانتعاش في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن عدد اللاجئين في غرب افريقيا يتجاوز المليون بكثير في الوقت الحالي. وأن بنن ذاتها توفر الملجأ لأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من مواطني توغو. وتوجه بالشكر، في هذا الصدد، الى الوكالات الدولية والحكومات الصديقة لدعمها لبرنامج تقديم المساعدة للاجئي توغو.

٣٥ - ومضى يقول إن تقديم المساعدة الانسانية أمر هام غير أن افضل الحلول الطويلة الأجل قد يكون السعي الى التوصل الى تسوية سياسية للمنازعات وضمان التمتع الكامل بحقوق الانسان والقضاء على الفقر الذي يقاسي منه ثلاثة أرباع سكان الأرض. ولاحظ، في هذا الصدد، أن الجهود الهائلة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا في سبيل تحقيق تسوية سلمية للحرب الأهلية في ليبريا قد أسفرت عن توقيع اتفاق كوتونو للسلم في تموز/يوليه ١٩٩٣ واعتماد مجلس الأمن للقرار ٨٦٦ (١٩٩٣) بشأن انشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وقال إن بنن تشعر، مع ذلك، بقلق لأن التمويل المخصص لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم أكثر مما يخصص لتقديم المساعدة الانسانية والتنمية الطويلة الأجل.

٣٦ - وقال إن من دواعي الأسف أن التدابير التي تتخذها وكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة لتوفير المساعدة للاجئين ما زالت تقل عن الاحتياجات بدرجة كبيرة، وخاصة لأن ما يزيد عن ثلث اللاجئين في العالم موجود في افريقيا. وأكد أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عليها أن تستعرض أولوياتها وبرامجها الخاصة لافريقيا، التي ينبغي أن تخصص لها مزيدا من الموارد، ذلك أنه ينبغي أن تراعي هذه البرامج وما تتخذه البلدان المانحة من اجراءات ضرورة تعزيز قدرات البلدان المضيفة في العالم الثالث التي تضحي ببعض من مواردها المحدودة لكي تفي بواجب التضامن. وأكد أن هذه البلدان جديرة بالتشجيع والدعم.

٣٧ - السيد سكوت (المراقب الدائم عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن قدرة النظام الدولي على الاستجابة للاحتياجات الانسانية بصورة فعالة تخضع كل يوم لاختبارات في وقت يتزايد فيه تعقيد

(السيد سكوت، المراقب الدائم عن المنظمة الدوليـــة للهجرة)

التحديـــات التـــي تفرض نفسها بصورة دائمة فيما يتصـل باللاجئين والمهاجرين. ونظر لأن الأزمات تتجاوز أحيانا ولاية أي وكالة على حدة فإن المنظمة التي يمثلها تؤيد فكرة تنسيق المسؤولية على أساس ما تتميز به كل وكالة، على حدة، من جوانب القوة.

٣٨ - وذكر، في هذا الصدد أن المنظمة الدولية للهجرة تتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجالات حاسمة مثل إعادة توطين اللاجئين أو عودتهم الطوعية الى الوطن، حيث أحرز الطابع المكمل لما تبذله من جهود في العمل على تحقيق حل دائم نجاحا كبيرا. وقال إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وضعت برامج مشتركة لإعلام المهاجرين المحتملين، لا سيما من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، فيما يتصل بالفرص الموجودة في الخارج. واضطلعت المنظمتان كذلك ببرامج تدريبية مشتركة من أجل المسؤولين في الدول المستقلة حديثا، وهي برامج معنية بالقضايا القانونية التي تنطوي عليها الهجرة وشؤون اللاجئين. وفي يوغوسلافيا السابقة، تتعاون المنظمتان في برنامج خاص، يوفر العلاج الطبي المجاني في الخارج لضحايا النزاع. واختتم حديثه قائلا إن المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بمواصلة تعزيز تكامل المنظمتين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠